

نشرة صندوق النقد الدولي



الآفاق الاقتصادية

الصندوق يعدّل تنبؤاته العالمية برفع النمو

المتوقع لعام ٢٠١٠ إلى نحو ٤%

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٦ يناير ٢٠١٠

عمال يفحصون توربينات هوائية في سيشوان الصينية حيث يُتوقع أن يسجل الاقتصاد نماء كلياً بمعدل ١٠% هذا العام (الصورة: Liu Zhongjun/ Xinhua)

- الاقتصاد العالمي يشهد ارتداداً إيجابياً، ولكن الاقتصادات المتقدمة مثقلة بأعباء معوقة
- التعافي العالمي من الركود تقوده الأسواق الصاعدة
- يتعين على البلدان الإبقاء على تدابير التنشيط المالي طالما لم تترسخ أركان التعافي

صرح صندوق النقد الدولي في آخر تنبؤاته بأن الاقتصاد العالمي، بعد عامين من التعرض لأضرار الأزمة، يتعافى حالياً بسرعة أكبر مما كان متوقعا، حيث يشهد النمو العالمي ارتداداً إيجابياً يخرج من منطقة المعدلات السالبة التي دخلها في عام ٢٠٠٩ لتصل تنبؤاته إلى ٣,٩ في العام الحالي و٤,٣ في عام ٢٠١١.

وذكر الصندوق في تحديث لتقريره "[آفاق الاقتصاد العالمي](#)" والذي نشره في ٢٦ يناير الجاري بأن التعافي مع ذلك يتقدم بسرعات متفاوتة في مختلف أنحاء العالم، حيث تحقق الاقتصادات الصاعدة بقيادة آسيا تقدماً قوياً نسبياً، بينما لا تزال الاقتصادات المتقدمة متباطئة ومعتمدة على تدابير التنشيط المالي الحكومية.

وذكر أوليفيه بلانشار، كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي، في مقابلة مصورة لشبكة مرئيات الصندوق، أن "التعافي في الوقت الحالي يقوم إلى حد كبير على القرارات والإجراءات على مستوى السياسات. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو متى سيحين دور الطلب الخاص ليتولى قيادة التعافي. وعلى الرغم من أن الوضع الحالي يبدو مقبولاً فإنه سيمثل مشكلة كبيرة بعد سنة."

ونبه السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، إلى أن البلدان معرضة لخطر العودة إلى الركود إذا سُحِبَت التدابير المضادة للأزمة في وقت سابق لأوانه.

وقد صرح الصندوق بأنه عدّل تنبؤاته السابقة برفع النمو العالمي المتوقع بواقع ٠.٧٥ نقطة مئوية عن تنبؤات شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

عودة الإقبال على المخاطر

وإلى جانب تحديث الصندوق لتنبؤاته، فقد أصدر كذلك تقديراته الاقتصادية الجديدة للأوضاع المالية العالمية في "تقرير الاستقرار المالي العالمي". وذكر أن الأسواق المالية شهدت ارتدادا إيجابيا بعد المستويات المنخفضة التي بلغت في مارس الماضي وذلك بفضل تحسن الأوضاع الاقتصادية واتساع نطاق الإجراءات التي اتخذتها الحكومات على مستوى السياسات.

وصرح "خوسيه فينيالس" مدير إدارة الأسواق النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي قائلاً إنه "على الرغم من عمليات البيع البخس في الآونة الأخيرة، فقد عاد إقبال المستثمرين على المخاطر، وتحسنت أسواق الأسهم، واستأنفت أسواق رأس المال نشاطها."

وأشار تحديث تقرير الاستقرار المالي العالمي إلى أن هناك تحديات استثنائية لا تزال تواجه صناعات السياسات في سعيهم لإلغاء الدعم غير المسبوق الذي قدموه من المالية العامة وعلى جانب السياسات النقدية والمالية لينأوا باقتصاداتهم وأسواقهم بعيدا عن الانهيار.

قوة الاستهلاك في الولايات المتحدة

وأفادت تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بأن الاقتصادات المتقدمة شهدت إرتدادا إيجابيا في الثقة ساهمت في تحقيقه بداية إعادة بناء دورة المخزون والقوة غير المتوقعة التي اكتسبها الاستهلاك في الولايات المتحدة مع توقع بقاء معدلات التضخم قيد السيطرة. إلا أن هناك تحديات أخرى تواجه تعافي الاقتصاد يفرضها ارتفاع معدلات البطالة والدين العام، فضلا على ضعف الميزانيات العمومية في بعض البلدان.

وأفاد تقرير صندوق النقد الدولي بأن تباين وتيرة التعافي بين مختلف البلدان يستدعي القيام بتحركات مختلفة لمواجهة إلغاء التدابير المتخذة لتنشيط الاقتصاد ومكافحة الأزمة.

ونظرا للتعافي الذي لا يزال هشاً حتى الآن، فإن سياسات المالية العامة ينبغي أن تظل داعمة للنشاط الاقتصادي في الأجل القريب، وينبغي التنفيذ الكامل لتدابير التنشيط المالي المخططة لعام ٢٠١٠. غير أنه نظراً للشواغل المتنامية بشأن مدى استمرارية أوضاع المالية العامة، ينبغي أن تحقق البلدان كذلك تقدماً في وضع استراتيجيات للخروج من تدابير الطوارئ والإعلام بها.

معالجة الخلل في القطاع المالي

وتجدر الإشارة إلى الحاجة الملحة التي لا تزال تنسم بها معالجة القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الأشد تضرراً. ففي هذه الحالات، لا تزال السياسات المطلوبة لمعالجة الأصول متراجعة القيمة لدى البنوك

وإعادة الهيكلة المصرفية. وينبغي أن يكون إلغاء تدابير دعم القطاع المالي تدريجياً، وهو ما يمكن أن يتيسر باستخدام حوافز تجعلها أقل جاذبية مع تحسن الظروف.

وسوف يتعين على صناع السياسات أيضاً التحرك بجرأة لإصلاح القطاع المالي للحد من احتمالات عدم الاستقرار المستقبلي وإعادة التفكير في كيفية تحمل التداخيات التي يمكن أن تترتب على الأزمات المالية في المستقبل، مع الحرص على زيادة فعالية القطاع وقدرته على الصمود في مواجهة الأزمات.

وفي نفس الوقت، سوف يتعين على بعض بلدان الأسواق الصاعدة صياغة سياسات لإدارة الطفرة المتوقعة في التدفقات الرأسمالية الداخلة. ويمكن تطبيق سياسات احترازية كلية للحد من احتمالات ظهور الفقاعات في مرحلة مبكرة عن طريق الحد من تراكم المخاطر.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي (التغيرات % من سنة لسنة)

الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	التوقعات						
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
	٠,١	٠,٨	٤,٣	٣,٩	٠,٨-	٣,٠	الناتج العالمي
	٠,١-	٠,٨	٢,٤	٢,١	٣,٢-	٠,٥	الاقتصادات المتقدمة
	٠,٤-	١,٢	٢,٤	٢,٧	٢,٥-	٠,٤	الولايات المتحدة
	٠,٣	٠,٧	١,٦	١,٠	٣,٩-	٠,٦	منطقة اليورو
	٠,٤	١,٢	١,٩	١,٥	٤,٨-	١,٢	ألمانيا
	٠,١-	٠,٥	١,٧	١,٤	٢,٣-	٠,٣	فرنسا
	٠,٦	٠,٨	١,٣	١,٠	٤,٨-	١,٠-	إيطاليا
	٠,٠	٠,١	٠,٩	٠,٦-	٣,٦-	٠,٩	إسبانيا
	٠,٢-	٠,٠	٢,٢	١,٧	٥,٣-	١,٢-	اليابان
	٠,٢	٠,٤	٢,٧	١,٣	٤,٨-	٠,٥	المملكة المتحدة
	٠,٠	٠,٥	٣,٦	٢,٦	٢,٦-	٠,٤	كندا
	٠,١-	٠,٧	٣,٦	٣,٣	١,٣-	١,٧	اقتصادات أخرى متقدمة
	٠,٠	١,٢	٤,٧	٤,٨	١,٢-	١,٧	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
	٠,٢	٠,٩	٦,٣	٦,٠	٢,١	٦,١	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
	٠,١	٠,٣	٥,٣	٤,٣	١,٩	٥,٢	إفريقيا
	٠,٠	٠,٢	٥,٥	٤,٣	١,٦	٥,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
	٠,١-	٠,٢	٣,٧	٢,٠	٤,٣-	٣,١	أوروبا الوسطى والشرقية
	٠,٤	١,٧	٤,٠	٣,٨	٧,٥-	٥,٥	كومنولث الدول المستقلة
	٠,٤	٢,١	٣,٤	٣,٦	٩,٠-	٥,٦	روسيا
	٠,١	٠,٧	٥,١	٤,٣	٣,٩-	٥,٣	ما عدا روسيا
	٠,٣	١,١	٨,٤	٨,٤	٦,٥	٧,٩	آسيا النامية
	٠,٠	١,٠	٩,٧	١٠,٠	٨,٧	٩,٦	الصين
	٠,٥	١,٣	٧,٨	٧,٧	٥,٦	٧,٣	الهند
	٠,٦	٠,٧	٥,٣	٤,٧	١,٣	٤,٧	آسيان-٥ ^١
	٠,٢	٠,٣	٤,٨	٤,٥	٢,٢	٥,٣	الشرق الأوسط
	٠,١	٠,٨	٣,٨	٣,٧	٢,٣-	٤,٢	نصف الكرة الغربي
	٠,٢	١,٢	٣,٧	٤,٧	٠,٤-	٥,١	البرازيل
	٠,٢-	٠,٧	٤,٧	٤,٠	٦,٨-	١,٣	المكسيك

المصادر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٠.

^١ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلند، وفيت نام.